

# الفصل الثالث

التوابط بين التخطيط الأقتصادي والأجتماعى

مقدمه

أولاً: التخطيط الأقتصادي والأجتماعى

١ - أهمية التخطيط الأجتماعى

٢ - مبررات أسلوب التخطيط فى التنبة الأقتصادية

ثانياً: العناصر الأساسية للخطة الأقتصادية والأجتماعية

ثالثاً: أوجه الأختلاف بين التخطيط الأشتراكى والتخطيط الرأسمالى .

رابعاً: دور كل من القطاع العام/ والقطاع الخاص فى الخطة الشاملة



# الربط بين التخطيط الاقتصادي والاجتماعي

## مقدمة

يهتم التخطيط الاقتصادي بدراسة القاعدة الاقتصادية وهيكل الإنتاج القائمة، ويهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية من منظور الإستثمار والإنتاج والتوظيف. وعلاج الإتجاهات التضخمية والعجز في الميزانية العامة للدولة والميزان التجاري وميزان المدفوعات. والتخطيط الاجتماعي يركز على الجوانب الاجتماعية مثل خدمات التعليم والصحة والثقافة ويستهدف تحقيق التنمية الاجتماعية بأبعادها المختلفة وينصرف التخطيط الاجتماعي إلى معالجة جوانب وقضايا معينة تتعلق بالسكان وخصائص الديموغرافية ومستويات الخدمة الاجتماعية كالإسكان ورعاية الطفولة كما يهتم بأسواق العمل ومستويات الأجور والدخل ومشاركة الأفراد في المجتمع على غير ذلك من الموضوعات التي ترتبط بالتنمية الاجتماعية.

التنمية الاقتصادية هي الوسيلة التي يلجأ إليها الكثير من الدول النامية لرفع مستوى معيشة المواطنين، لأن التنمية تؤدي إلى زيادة الدخل القومي عن طريق الزيادة في الإنتاج. اما معدل التنمية فإنه يتوقف على عاملين :-

١ - قوياً

٢ - تخطيطي

العامل الأول : هو حجم المدخرات المحلية والمعونة الاقتصادية الأجنبية.

العامل الثاني : فهو التدرج على إحكام وضع خطة مثلى للتنمية.

ويرتبط هذا الدفاع الأخير بحجم القطاع العام، إذ أن هذا القطاع هو الشكل المألوف للملكية الاجتماعية لأدوات الإنتاج، بمعنى أن الدولة في هذه الحالة تعتبر ممثلة لمجموع الشعب في ملكية هذه الأدوات، وكلما كان القطاع العام متسعاً في نطاقه، أمكن إدارة الاقتصاد القومي كله على أساس خطة متتابعة ويمكن أن نعرف التخطيط القومي مرة أخرى بأنه تنظيم لعملية التنمية الاقتصادية بغية رفع مستوى معيشة المواطنين، أو عملية تنظيم شامل لمختلف مرافق البلاد وأجهزتها، بما يحقق معدلات التنمية الاقتصادية المرسومة بالسرعة المقررة للوصول بدخل الأفراد إلى ما يحقق رخائهم وحياتهم الأساسية، ويضمن مشاركتهم في النهوض بالإنتاج القومي، مع التنسيق المستمر بين ما يراد تحقيقه من أهداف وما يستخدم في سبيل ذلك من موارد. (١)

فالتخطيط الاقتصادي يعنى الجهود الخاصة بوضع الاقتصاد القومي في اتجاهات مرغوب فيها لتحقيق أهداف موضوعه أو معطاه، وذلك بوضع خطط متتالية تمكن من استغلال الوسائل والامكانيات المتاحة بالشكل الذي يقلل من الضائع ويساعد على تحقيق الأهداف بأقل التكاليف الممكنة وكذلك في أقل الفترات الزمنية الممكنة.

والتخطيط في المجال الاقتصادي بأي شكل من أشكاله أو درجة من درجاته، يتطلب تدخل بدرجة ما من الحكومة أو الدولة، ويتوقف نوعية التخطيط على مقدار هذه الدرجة،

وتدخل الدولة فى الشؤون الاقتصادية أصبح مقبولاً منذ فترة الثلاثينات من هذا القرن. وأن تواجد الخلاف حول درجة وشمول هذا التدخل. فأبقت البلاد الرأسمالية تدخل الدولة فى حدود معينة وأصبح التخطيط فى تلك البلاد يعرف بالتخطيط المؤشر. والتخطيط المؤشر يعتمد أساساً على التنبؤ بالمستقبل ثم وضع الحوافز والسياسات اللازمة لتوجيه الاقتصاد وتيسيره فى الاتجاه المرغوب نحو الأهداف الموضوعية.

وبين هذا النوع من التخطيط التأشيرى والتخطيط المركزى، نجد أن البلدان التى استقلت حديثاً والتى تعاني كما يعاني غيرها من الدول الفقيرة من ظاهرة التخلف، وجدت أن الوسيلة الفعالة لنشل نفسها من هوة الدوائر المفرغة للفقر والتخلف أن تلجأ إلى نظام ما من أنظمة التخطيط. فبعض هذه الدول مال إلى نظام التخطيط المركزى فى ظل تطبيق اشتراكى أما الآخر فاكثفى بقدر ما من تملك الدولة لوسائل الإنتاج، ومن خلالها تستطيع الدولة التأثير فى مسار الاقتصاد القومى. (٢).

## أولاً : التخطيط الاقتصادي والاجتماعي .

### ١- أهمية التخطيط الاجتماعي

فى ضوء مناقشتنا يمكن تلخيص أهمية التخطيط الاجتماعي فيما يلى : (٣)

أ - بدون تخطيط سليم لا يمكن تحديد السياسة أو الخطط وما تتضمن من برامج ومشروعات للتنفيذ فالتخطيط هو الوسيلة التنظيمية والتنسيقية المتكاملة التى تساعد على تخطيط الأهداف .

ب - تؤدى عمليات التخطيط إلى تنسيق الجهود وعدم تعارض الخطط بما يحقق وفراً فى التنفيذ وفى الوقت اللازم . لاتمامها وبذلك يضمن التخطيط سلامة التنفيذ والوصول إلى الأهداف بأقل تكليف وفى أقل وقت يمكن .

ج - يعبىء التخطيط جميع الموارد البشرية والمادية والطبيعية والادارية والسياسية والروحية ويضمن حسن استخدامها استخداماً فعالاً لتحقيق الأهداف .

د - يساعد التخطيط على رسم الحلول للمواقف والصعوبات المحتملة الوقوع فى كل خطوات التنفيذ وفى جميع المستويات فيؤدى ذلك إلى نجاح الخطة وأستمرار التنفيذ .

هـ - لايمكن الوصول إلى الأهداف المرسومة البعيدة المدى دفعة واحدة لذلك يساعد التخطيط على وضع الخطط المناسبة للوصول إلى تلك الأهداف النهائية عن طريق الوصول فى كل خطة إلى أهداف كوسيلة للأهداف النهائية .

و - يحدد التخطيط الحاجات والمشكلات ويساعد على تنظيمها حسب أولويتها بعد مشاركة القاعدة الشعبية فيها .

ز - حاجتنا دائماً أكثر من مواردنا وبالتخطيط يمكننا أن نحدد قواعد الأولويات ونواجه الحاجات فى حدود الامكانيات .

ح - وأخيراً فان التخطيط الاجتماعي فى تقديرنا ضرورياً وليس تخطيطاً نوعياً فحسب بل

تخطيطاً كاملاً شاملاً ومحصلة لجميع أنواع التخطيط. الأخرى لا سيما التخطيط الاقتصادي بالذات .

## ٢- مبررات أسلوب التخطيط في التنمية الاقتصادية .

هناك فى الواقع اعتبارات كثيرة تنضى باتباع الأسلوب الاشتراكي ، وشكنا أن نجلبنا فيما يلي :-

أولا : التنمية غير المخططة لا تحقق أفضل النتائج .

إذا نظرنا إلى الاقتصاديات للدول النامية بوجه عام نوجدنا أنه لا تتوافر لدينا الأجهز الضخمة الحساسة التى يمكن أن تكفل تلقائياً زيادة الإنتاج ورفع معدلات الاستثمار إلى المستويات التى تحقق الهدف الرئيسى من التنمية وهو رفع المستوى المعيشى للمواطنين، ولينذا كان من الضرورى وجود جواز تخطيطى يكفل حصر الإمكانيات ، والتعرف على الاحتياجات ( المحلية - القومية ) ، والتنسيق والتوفيق بين مختلف القطاعات الأنشطة الاقتصادية .

ثانياً : التنمية غيرمخططة لاتؤدي للمعدلات التنموية المرجوة.

الزيادة السكانية غير المتوقعة تؤدى إلى أنبشار غشيات التخطيط ، فيتطلب الإسراع بعجلة التنمية لىتنسى زيادة الدخل القومى بنسبة أكبر من الزيادة السكانية ، وهذا ما لا تضمن تحقيقه التنمية غير المخططة .

ثالثاً : التنمية غير المخططة تعزف عن بعض مشروعات التنمية الاساسية.

تدل الحقائق المشاهدة على أن هناك من المشروعات الهامة للتنمية الاقتصادية ما تمتد فترة الإنشائه إلى سنوات طويلة قبل أن يوتى ثماره وينفذ منه المنجسح ، وقد يقترن طول فترة الإنشاء أو التنفيذ بحاجة مثل هذه المشروعات إلى رموس أموال ضخمة قد يعجز المنظرون الأفراد عن تدبيرها أفراداً أو جماعات . ولو ترك لهم الأمر لما أقدموا علينا ، مثل تنفيذ مشروعات مترو الأنفاق أو السد العالى حيث يتطلب مئات المليارات من العملات الصعبة . أو على تنفيذ مشروعات كاستصلاح مساحات واسعة من الاراضى - كاتوشكى يستغرق تنفيذها أعواماً طويلة قبل أن تجتاز الارض مرحلة الاستصلاح أو الأستزراع إلى مرحلة الزراعة الحدية و ما فوق الحدية ، بل أن هناك من المشروعات ما لا يقدم عليه المنظرون الأفراد ، لأن عنصر المخاطرة فيه جسيم ، أو لأنه لا يدر عائداً سريعاً . مع ما لبذه المشروعات من أهمية بالغة للاقتصاد القومى والوطنى.

فالتخطيط إذن هو الذى يضمن الأنماط الصحيحة للنمو الاقتصادى ، وهو الذى يضع وينفذ السياسة الاقتصادية الطويلة المدى ، وهى السياسة التى تقرر بين سد الاحتياجات الحاضرة واطراد النمو فى المستقبل .

رابعا : التنمية غير المخطط لا تحقق النمو المتوازن للاقتصاد القومى .

أن النمو المتوازن لمختلف الأنشطة الاقتصادية هدف منشود اجتماعياً ، ويرجع ذلك إلى أن التوازن يضمن التوافق بين معدلات النمو فى جميع الأنشطة ، فلا يتخلف نشاط عن الآخر

، فيعوق هذا التخلف نمو الأنشطة الأخرى . كيف يمكن مثلاً أن نحقق التنمية الزراعية والصناعية والسياحية ، مالم تتوافر خدمات المرافق العامة والنقل والمواصلات والبنية الأساسية وغيرها من الصناعات الأساسية ؟

وكيف يمكن أن نحقق التنمية فى قطاع الصناعة ، مالم نضمن تزايد الإنتاج الزراعى بما يكفل إعالة الأعداد المتزايدة من القوى العاملة فى هذا القطاع ؟

لا بد إذن من النمو المتوازن لأن أنشطة الاقتصاد القومى، على اختلافها، مترابطة متكاملة ، يشد بعضها أزر البعض الآخر، هذا فضلاً عن النمو الصناعى فى حد ذاته يعتبر أحد الأنشطة الهامة فى الاقتصاد النامى نمواً متكاملًا متجمعاً، فهو متكامل لأن الصناعات تعتمد على بعضها البعض إلى حد بعيد. إذ أن معظم الصناعات لا تكتمل منتجاتها إلا بشراء ما تنتجه الصناعات الأخرى اذاً وما من سبيل لتحقيق النمو المتوازن لمختلف الأنشطة ، إلا بالتخطيط الاقتصادى الشامل الذى يضمن التوسع «الديناميكي» للسوق فى شكل موجات من الاستثمار الجديد فى مشروعات متعددة يتم تنفيذها فى وقت واحد ، وذلك فى حدود الموارد المتاحة .

#### خامساً : التنمية غير المخططة لا تضمن حسن اختيار مشروعات التنمية .

إننا إذ نعلم بأن التنمية غير المخططة لا تقوم على دراسات فنية واقتصادية سليمة فبى طبيعتها عشوائية تستهدف الربح دون النظر إلى المصلحة القومية ، فالتخطيط يعتبر بمثابة إجراء وقائى يضمن حسن اختيار نموذج التنمية بتقرير أولويات المشروعات التى تتضمنها الخطة الاقتصادية.

#### سادساً : التنمية غير المخططة لا تحقق العدالة الاجتماعية .

ولعل من أبرز سمات الدولة التى تبدأ أولى مراحل نموها هيوط مستوى الدخل القومى ومستوى دخل الفرد المتوسط ، فضلاً عن التفاوت الكبير فى توزيع الدخل والثروات فى المجتمع ، إذ تحصل قلة من الأفراد على أعلى عوائد عوامل الإنتاج، سواء أكانت عوائد العسل (الاجور) أم عوائد التملك (الارباح . الفوائد . الإيجارات) ، بينما لا يحصل السواد الأعظم من السكان إلا على القليل من هذا الفوائد .

ولا شك أنه لو ترك التنمية الاقتصادية دون تخطيط ، فإن هذا التفاوت فى الدخل والثروات سيتزايد على مر الزمن ، لأن التنمية دون تخطيط لا بد أن تفضى إلى تراكم الثروات الكبيرة الخاصة .

### ثانياً: العناصر الأساسية للخطة الاقتصادية والاجتماعية العامة:

عندما يصدر القرار السياسى بوضع خطة عامة طويلة الأجل للتنمية الاقتصادية تنفذ على مدار فترة زمنية طويلة نسبياً تتراوح بين خمس وسبع سنوات، وتتضمن برامج ومشروعات وأعمالاً يتم تنفيذها فى مدة الخطة، يقوم الوزراء المختصون بدراسة المشروعات

فى القطاعات التى تدخل فى أختصاصهم، ثم يتقدمون إلى جهاز التخطيط المركزى ببرامجهم المقترحة للسنوات الخمس المقبلة، ولضمان إحكام التابع الزمنى يمكن البدء برسم الخطة طويلة الأجل بتقديرات إجمالية.

وفى نطاق هذا الإطار العريض يتم إعداد خطة أكثر تفصيلاً للسنوات الخمس المقبلة، لتعد منها خطة السنة الأولى بدرجة أكثر تفصيلاً، حيث تعد منها ميزانية الدولة لنفس العام. وهكذا يتحقق التعاون المنشود بين جهاز التخطيط وبين الوزارات المعنية، وعادة يختص جهاز التخطيط بالتجميع والتحليل التخطيطى. أما الوزارات فتختص بالنواحي الفنية والاقتصادية الخاصة بمشروعاتها، كتقدير الإنتاج فى كل مشروع، ومستلزماته، والقيمة المضافة، والاستثمار وحجم العالة، وهذه البيانات تقدمها الوزارات المعنية التى تتعبد بتنفيذها والعمل على تحقيقها عند إقرار الخطة.

وتكون أهداف الخطة الاقتصادية العامة أساساً لإعداد مشروع الميزانية العامة للدولة والميزانيات المستقلة، وتعد هذه على ضوء التقديرات الواردة فى مشروع الخطة السنوية، كما أنه لا يجوز الأرباط بأية مشروعات أو أعمال خاصة بالنسبة الاقتصادية والاجتماعية أو تمويلها أو تنفيذها بما يخالف الأطار العام للخطة.

فإن أهداف هذه الخطة تحدد على أساس الزيادة فى عناصرها المختلفة، كالإنتاج المحلى والدخل (القيمة المضافة) والاستهلاك والأدخار والاستثمار والعالة والأجور وعوائد حقوق التملك، بنسبة لنة معينة تتخذ كنة للأساس. والإنتاج هو العنصر الرئيسى فى الخطة، ويتكون هذا العنصر من سلع وخدمات. أما الدخل (القيمة المضافة) كعنصر آخر من عناصر الخطة فهو ما يفيض للمجتمع من الإنتاج بعد أستنزال مستلزماته التى يستخدمها المجتمع فى سبيل الحصول عليه. وأما الاستهلاك كعنصر ثالث فهو ذلك الجزء من الدخل الذى ينفقه المجتمع فى أغراض الاستهلاك. ومن الأهوية بمكان معرفة تطور هذا الاستهلاك أثناء الخطة ونمط هذا الاستهلاك الذى يسبب فى تحقيق الهدف. وأن الاستثمار هو استخدام المدخرات فى مشروعات التنمية. كما أن العمالة تحتل مكاناً بارزاً فى أهداف الخطة، ولا يعنىنا بالعمالة هنا عدد العاملين فحسب، بل حجم الأجور وإنتاجية العامل ووسائل رفعتها تحقيقاً للتنمية. والأدخار هو ما يفيض من الدخل بعد الإنفاق على الأستهلاك. أما عوائد التملك فهى تدخل ضمن عناصر الخطة.

وعلى ضوء ما تقدم يراعى عند إعداد الخطة الخمسية العامة أو الخطط السنوية تقدير ما يلى:

١. الإنتاج القومى فى القطاعات المختلفة، مستلزماته وأنواع السلع والخدمات المنتجة وتكاليف الإنتاج واستخدامه فى الداخل وفى الخارج، وأهداف الخطة فى هذه النواحي.

٢. مشروعات الاستثمار والتنمية فى القطاعات المختلفة ونفقاتها، والعائد المنتظر منها، وإجراءات تنفيذها وتشغيلها.

٣. العمالة فى المجتمع، وتهيئة فرص العمل، والتدريب الفنى المبنى، وتزايد إنتاجية العامل.

٤. الأجور والأرباح المختلفة للأفراد والهيئات بسبب الإنتاج والمدخرات التي تنشأ من الدخول في القطاعات المختلفة، ووسائل توجيهها نحو الاستثمار ومصادر التمويل والاستثمارات الأخرى، والأهداف العامة للدخار والاستثمار والدخل.

٥. مستوى الاستهلاك، وتوافر السلع والخدمات لتحقيق مستوى معيشة أفضل لأفراد الشعب وخاصة الطبقات المحدودة الدخل.

ويمكن تقسيم إطار الخطة العامة بطرق مختلفة، إلا أن الجهاز المركزي للتخطيط قام بتقسيم إطار الخطة الاقتصادية والاجتماعية العامة إلى عشرة أقسام يمكن اجمالها على النحو التالي:

١. الاستثمار.

٢. الإنتاج ومستلزماته والتنمية المضافة.

٣. الموازين السلعية التي تبين الموارد السلعية المتاحة في الإنتاج المحلي، والواردات السلعية وتوزيعها في الاستخدام بين الصادرات والاستهلاك النهائي، ومستلزمات الإنتاج والاستثمار.

٤. الصادرات والواردات السلعية.

٥. الاستهلاك النهائي السلعي.

٦. توزيع القيمة المضافة بين الأجور والمرتبات وحقوق التملك.

٧. عدد العاملين وأجورهم.

٨. الموقف المالي للقطاع الحكومي، والبيانات الخاصة بالخدمات الحكومية.

٩. الاعمال الحكومية.

١٠. الدخل القومي وأستخداماته والتمويل ومصادره.

فالخطة المثلى هي التي تتوزع نتائجها ومنافعها على أوسع نطاق داخل حدود الدولة، مع مراعاة حالة كل محافظة أو قطاع أو منطقة محلية من حيث ظروفها الاقتصادية والاجتماعية والمعيشية.

## **ثالثاً: أوجه الأختلاف بين التخطيط الأشتراكي والتخطيط الرأسمالي**

في هذا المقام نوضح أوجه الأختلاف بين التخطيط الأشتراكي / التخطيط الرأسمالي (التأشيرى) .

### **١ - التخطيط الأشتراكي**

أن الأسلوب الأشتراكي في التنمية المخططة يتضمن رسم خطة اقتصادية وأجتماعية شاملة تضع أهدافاً معينة لتحقيق في فترة زمنية معينة بوسائل وتنظيمات معينة.

التخطيط الأشتراكي يتطلب أذن اتخاذ القرارات الاقتصادية الأساسية من جانب العاملين، ولهذا المطلب ثلاث دلالات :

**أولها:** أن هذا المطلب تعبير عن الحقيقة القائلة بأن التخطيط الاشتراكي لا يمكن أن يتم إلا فى إطار تركيب اجتماعى لا يوجد فيه أناس لا يعملون، ولا يوجد فيه مستغلون، ولا طفيليين عالية على المجتمع.

**وثانيها:** أن هذا المطلب تعبير آخر عن المطلب السابق، هو أن الإنتاج الاشتراكي لا يتحقق إلا عندما تكون وسائل الإنتاج والتبادل الأساسية فى أيدى المجتمع لا فى أيدى الأفراد. وهذا يتطلب تأمين وسائل الإنتاج والتبادل الأساسية. ولكى تستمر بأطراد عملية التحول الاشتراكي يكون أهم ما يجب عمله هو أن تمتلك الجماعة ما يسمى (مراكز السيطرة) فى الاقتصاد، كالصناعة الثقيلة، والناجم ووسائل المواصلات النامية والمؤسسات التجارية الكبرى، والتجارة الخارجية والبنوك وشركات التأمين.

**وثالثاً:** فإن المطلب الثالث للتخطيط الاشتراكي هو وجود المقومات التى تتيح للعاملين إمكانية المشاركة بشكل أيجابى فى وضع الخطط الاقتصادية وفى تنفيذها. وهنا يجب تهيئة الظروف الملائمة لأقامة ديمقراطية حقيقية ولأتاحة التداول الحر للأفكار والأقترحات والنقد. (٤)

وإذا لم يتوافر هذا الشرط، فلا يمكن أن يصبح التخطيط عملاً جماعياً، ولا يمكن أن نحظى بالتأييد والمساندة الفعالة من جانب العاملين، بل يصبح عاجزاً عن الاستفادة من كل قوى الاقتصاد وإمكاناته.

ويبدو أن الأشكال الملموسة لهذه الأبنية للديموقراطية الحقيقية لا تخضع لنموذج واحد، بل تختلف اختلافاً كبيراً حسب الظروف الخاصة بكل بلد، وحسب تقاليد، ودرجة تطوير، وحسب الخبرة التاريخية التى أنصرت فيها كل بلد. ومع ذلك فالشئ الأساسى هو اشتراك العاملين مشاركة فعالة فى أعداد الخطط الاقتصادية، وخاصة بعض أوجه الخطط التى تسبب بشكل أو آخر.

ومن المهم أن نشير إلى أن مساهمة العاملين الفعالة فى أعداد وتطبيق الخطط لم يتم أبداً إلا بتدخل « طليعة منبثقة من الجماهير نفسها » تقوم بتسليح الجماهير أيدولوجياً ومن هنا كان نشر الاشتراكية العلمية، ونشر التحليل العلمى وتوعية الجماهير بهما أمر واجب. للوصول إلى العدالة الاجتماعية وتحقيق تكافؤ الفرص للشعب على أساس من الكفاية والعدل، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا بالسيطرة الهامة على أدوات الإنتاج، وهى خطوة أساسية إلى الاشتراكية (٥)

من الجهة الأخرى نجد الاتحاد السوفيتى «سابقاً» وقد مارس تجربة تخطيطية ذات صفات وشروط خاصة وذلك منذ العشرينيات من هذا القرن. والتخطيط السوفيتى تخطيط مركزى الذى يعتمد أساساً على تملك الدولة لوسائل الإنتاج وبالتالي التحكم فى المحددات الاقتصادية ومستويات الإنتاج والأستهلاك والأدخار والأستثمار والإنتاج فى القطاعات الاقتصادية المختلفة وذلك بناء على قرارات أو توجيهات مركزية. وأصبحت إدارة الاقتصاد القومى، نتيجة ذلك، من أهم وظائف الدولة الاشتراكية. ويتم توجيه الاقتصاد إلى الأهداف الموضوعية

أو المعطاة من قبل أعلى سلطة سياسية بناء على خطط اقتصادية متتابعة. وقد بدأت أول خطة تنمية في الاتحاد السوفيتي عام ١٩٢٢ .

التخطيط المركزي فهو تخطيط شامل بطبيعته، فحيث تمتلك الدولة كل وسائل الإنتاج فلا يمكن بالتالي أن يكون تخطيطاً جزئياً، إذ أن تخطيط أى نشاط اقتصادى لا بد وأن يمتد تأثيره على الاقتصاد القومى ومن ثم لا بد من تقدير حسابات هذا التأثير. وكذلك ليس من السهل أو حتى من المنطقي تخطيط قطاع ما وترك القطاعات الأخرى دون تخطيط إذ أن تخطيط قطاع ما لا بد وأن يحدث تغيرات فى القطاعات الأخرى لما بين القطاعات من تشابك، ويكون لزاماً تخطيط القطاعات الأخرى لمعالجة هذه التغيرات. ومن ثم يمكن القول أن التخطيط المركزي القومى يرتكن على قلمك الدولة لوسائل الإنتاج أن يكون تخطيطاً شاملاً يشمل جميع القطاعات والتغيرات الاقتصادية ويمتد كذلك إلى المتغيرات غير الاقتصادية ذات التأثير على المتغيرات الاقتصادية.

والتخطيط الذى ينطوى على المركزية أو قدر كبير منها قد يساعد الدول المتخلفة على أنجاز أو تكوين قاعدة النمو التلقائى بشكل أقل تكلفة وفى ذلك حل المشكلة ندة الموارد، وعناصر التخطيط تؤكد هذا المعنى، فحيث يوضع الهدف فإن الوسائل التى تختار لتحقيق هذه الأهداف تكون أقلها تكلفة. كما ينطوى على أختصار المدة التى تتكون فيها قاعدة النمو. وذلك بشرط أن يتوافر للتخطيط مناخه وشروطه وأن تتماثل دجة كافية من الألتقاء والتوافق بين عناصره. (٢)

### التخطيط الرأسمالي:

يتمثل أحد أشكال تأثير رأسمالية الدولة الاحتكارية على الاقتصاد فى البرمجة والضبظ من قبل الدولة. وتحاول الدول الرأسمالية بواسطتها أن تقتبس خبرة التخطيط من البلدان الأشرناكية وتكييف العلاقات الإنتاجية الرأسمالية للمستوى المعاصر من تطور القوى المنتجة. ومن أجل برمجة الاقتصاد يجرى تنظيم الأحصائيات، وتحليل الوضع الاقتصادى، وجمع ونشر المعلومات الاقتصادية، وتوضع برامج قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل، كما توضع تنبؤات لتطور الاقتصاد على المدى البعيد. ويمكن تقسيم هذا النشاط إلى ثلاث مراحل أساسية على وجه التقريب.

المرحلة الأولى: تجرى على أساس المعطيات الأحصائية والمعلومات الاقتصادية الأخرى دراسة الوضع الاقتصادى فى بداية فترة التنبؤ.

المرحلة الثانية: تبذل على أساس دراسة الميول الرئيسية لتطور الاقتصاد محاولة لوضع تنبؤ له لمرحلة طويلة، خمس سنوات مثلاً. كما توضع تنبؤات للنسب الأساسية المنتظرة فى نهاية الفترة المبرمجة.

المرحلة الثالثة: وهى المرحلة الختامية تتلخص فى وضع توصيات لرجال الأعمال الرأسماليين. وهذه التوصيات تعتبر أسلوباً غير مباشر للتأثير على الاقتصاد. فهينات الدولة

تقدم توصيات بصدده تطوير هذه الفروع الاقتصادية أو تلك، وتضمن مساعدات مالية معينة، وتقليص الضرائب أو على العكس تحذر رجال الأعمال الرأسماليين من أنه سيتوجب عليهم فى حالة تجاهل التوصيات الحكومية أن يدفعوا ضرائب أكثر وسيقل أنتاجهم من مساعدة الدولة وهيئاتها المالية. وأن المعطيات والتدابير الأساسية التى توضع طبقاً لهذه المراحل الثلاث تصاغ على شكل «خط» أو برامج للتنمية الاقتصادية.

ويرى بعض الاقتصاديين المتحمسين بشئين تخطيط التنمية، أن التخطيط المؤثر ليس تخطيطاً بمعنى الكلمة حيث أن تأثير الدولة ليس تأثيراً مباشراً. كما أنه لا ينطوى على عنصر الأتزام وبالتالي لا يضمن تنفيذ الخطة المرسومة. إذ أن وسائل الأنتاج أو أغلبها ما زال فى يد الأفراد وعليه فأن ضمان التنفيذ ليس مؤكداً. وبناء على ذلك فلكى يتم تنفيذ الخطة فى الوقت والطريقة المطلوبة لابد أن يتوافر عنصر الأتزام فى التخطيط ولن يتأتى ذلك إلا بتسلك الدولة وسائل الأنتاج أو أن يكون، على أقل الفروض، القطاع العام القطاع المسيطر وذات التأثير الغالب على توجيه الأقتصاد القومى الوجبة المطلوبة (١).

والتخطيط المؤثر قد يكون كلياً بمعنى أشتماله على الإقتصاد القومى بقطاعاته وأنشطته الرئيسية، يضع من الأساليب والحوافز التى تضمن دفع الأقتصاد القومى إلى الهدف المستقبلى المطلوب. وقد يكون قطاعياً يختص بقطاع معين وجد أنه لصالح الأقتصاد القومى تنشيطه ودفعه إلى مستويات أعلى، وقد يكون جزئياً أى يتم بمشكلة استراتيجية أو هيكلية ذات تأثير واضح على الإقتصاد القومى فى فترة حاضرة أو مستقبلية.

وإذا قبلنا فكرة أن التخطيط المؤثر ليس تخطيطاً بمعنى الكلمة فأننا بذلك نسلم بأن التعرض للتخطيط يكون من خلال التخطيط المركزى فقط. والواقع أن التخطيط كى يشتمل على معناه ولكى يستفاد من تأثيره المطلوب، لابد وأن تتوالد معه القدرة على التنفيذ بالقدر المطلوب وأن يلازمه عنصر الأتزام حتى يتم التنفيذ بالطريقة المناسبة. ولن يتأتى ذلك إلا بالأمكانيات الملائمة. أو بدرجة كبيرة فى السيطرة على وسائل الأنتاج والمحددات الاقتصادية. (٢)

والواقع يشير إلى أمكانية نجاح التخطيط التأشيرى فى البلاد المتقدمة حيث أن الحوافز والسياسات الاقتصادية التى تنطوى على دراسات دقيقة ذات تأثير واضح على رجال الأعمال ومن ثم يمكن تويج الأقتصاد إلى المسار المطلوب وأن كان ذلك لا يتحقق بالقدر المطلوب فى كثير من الأحوال إلا أن له مزايا متعددة بالنسبة لتلك البلاد. أما البلاد المتخلفة فتحتاج إلى قدر كبير من المركزية نظراً لعوامل متعددة منها:

أولاً الأعتدال النفسى للسكان على الحكومات من جهة.

ثانياً الحاجة إلى تنسيق الخدمات.

ثالثاً ندرة الموارد والحاجة الملحة لدفع الأقتصاد القومى من دوائر التخلف المغلقة.

وتعليقاً على ما سبق يرتدى التخطيط الأقتصادى والأجتماعى فى بلدان التوجه

الرأسمالي طابعاً جزئياً وظيفاً خاصة وهو يشمل بالأساس نمط رأسمالية الدولة.

الهدف الرئيسى لهذا التخطيط ليس تلبية حاجات ومطالب الكادحين، بل توفير ظروف أكثر ملائمة لنشاط الرأسماليين المحليين المتنامى بسرعة.  
تستخدم ميزانية الدولة على نطاق واسع من أجل تحقيق ذلك. فمن الميزانية تخصص المعونات لدعم الرأسمال المحلى.

برامج التنمية الاجتماعية (التعليم، الصحة، تصفية البطالة، وألخ) فبى لا تشغل فى هذه الخطط سوى مكان متواضع للغاية من الواضح لماذا تتخذ الجماهير الواسعة من الكادحين فى تلك البلدان موقفاً لا مبالياً من مثل هذا «التخطيط» : فبى لا يعكس مصالحها الحيرة الجذرية. وهذه الخطط نفسياً توضع فى المكاتب لجماة قليلة العدد من الخبراء بدون أشتراك المنظمات السياسية والأجتماعية للكادحين، وبدون مناقشتها بصورة واسعة وديمقراطية من قبل الشعب بأسره.

أما عن أمكانيات التخطيط الاقتصادى والاجتماعى فى بلدان التوجه الأشتراكى فبى مغايرة لما سبق. فالدولة هناك تحدد (بلدان التوجه الرأسمالى) الأهداف والمينام الطبقة الأساسية لسياستها الاقتصادية وللتخطيط بوجه خاص. ولقد وصلت إلى السلطة فى بلدان التوجه الأشتراكى القوى الديمقراطية الثورية التى تسعى للتعبير عن مصالح الطبقة العاملة الوطنية والفلاحين الكادحين والمثقفين الثوريين. ومن الواضح للعيان أن الطابع الطبقي لدولة التوجه الأشتراكى يختلف أختلافاً هاماً جداً عن الطابع الطبقي لدولة التوجه الرأسمالى.

التخطيط فى بلدان التوجه الأشتراكى موجه ليس فقط ضد المخلفات الأقطاعية فى الاقتصاد وتسلط الرأسمال الأجنبى، الأمر المميز لغالبية البلدان النامية. بل أن خاصية التخطيط الأقتصادي والأجتماعى فى بلدان التوجه الأشتراكى تكمن فى أن الأنظمة الديمقراطية الثورية تحاول أستخدام التخطيط بصورة فعالة بغية تمهيداً الظروف للتطور الأشتراكى. أن خاصية السلطة السياسية ووجود قطاع الدولة يتحان القيام بتأثير منظم من قبل النظام الديمقراطى الثورى على الأقتصاد الوطنى الذى يعتبر قطاع الدولة فيه القاعدة الاقتصادية للسياسة الديمقراطية الثورية فى حقيقة الأمر.

طابع التخطيط فى بلدان التوجه الأشتراكى يتحدد بالجوهر الطبقي للسلطة الديمقراطية الثورية والطبيعة الاقتصادية والأجتماعية لقطاع الدولة. ويعتبر التخطيط بحد ذاته تنفيذاً للسياسة الاقتصادية لهذه السلطة المعتدة بالدرجة الأولى على قاعدة اقتصادية معينة.

يحاول النظام الديمقراطى الثورى الحفاظ على نسب اقتصادية معينة والتأثير ليس فقط على الإنتاج، بل وعلى البنية الاجتماعية للمجتمع، ويهدف إلى الحد بصورة كبيرة من نشاط القطاع، وإلى حل عدد من القضايا الاجتماعية (رفع المستوى المعيشى للكادحين، مكافحة البطالة، التنظيم العقلانى للتعليم والصحة، وألخ)، وإلى تطوير علاقاته الاقتصادية الخارجية مع البلدان الأشتراكية. ويجرى فى مجال التخطيط وأدارة الأقتصاد فى بلدان التوجه

الأشراكى تطبيق بعض الأشكال الديمقراطية لمشاركة الكادحين والمنظمات الاجتماعية فى التخطيط وأدارة المشاريع.

## رابعاً: دور كل من القطاع العام/القطاع الخاص فى الخطة الشاملة

ومن الضرورى بعد عرضنا السابق أن نلم بدور كل من القطاع العام والقطاع الخاص فى الاقتصاد المخطط .

### القطاع العام :

ويتكون القطاع العام فى الاقتصاد القومى عن طريق التحول الاجتساعى الاشتراكى لوسائل الإنتاج. وذلك بالسيطرة على قسم الاقتصاد القومى عن طريق عمليات التأميم الاشتراكى . ويمثل التأميم الاشتراكى إعادة ثروات الشعب التى أغتصبت منه فى الماضى إلى أصحابها الحقيقيين . فمن المعروف أن ثروات الرأسماليين تكون بعضها عن طريق العسل الذى قامت به أجيال من القوى العاملة فى المجتمع والبعض الآخر نتيجة ارتباط هذه الطبقة بالمصالح الاستعمارية التى كانت قانة فى المجتمع .

يلقى التأميم الاشتراكى لوسائل الإنتاج الرئيسية، التناقضات الاساسية فى الرأسمالية أى بين الطبيعة الاجتماعية للإنتاج وبين الشكل الخاص للملكية الرأسماليين. ويجعل التأميم علاقات الإنتاج متفقة مع القوى الإنتاجية ويزيل العقبات من طريق تطورنا المقبل. وعند ما يتم تأميم أهم سائل الإنتاج تشريع الدولة فى تنظيم قطاع جديد لم يكن معروفاً فى الاقتصاد القومى وهو القطاع الاشتراكى ويضم هذا القطاع الصانع والمصارف ووسائل النقل والمشروعات التجارية والزراعية التى تملكها الدولة والجمعيات التعاونية ذات الاسلوب الاشتراكى التى تشرف على عمليات التموين والتسويق والتسليف والاستهلاك والإنتاج . وعندما يتم ارساء قواعد القطاع الاشتراكى فى الاقتصاد القومى يكون الحجر الاساسى لعملية البناء الضخمة قد وضع. ويشرع الشعب فى عملية بناء الاسس للاقتصاد الاشتراكى كله .

ويلعب القطاع الاشتراكى الدور القيادى فى عملية البناء الاشتراكى وينشأ ذلك عن أن هذا القطاع يضم الفروع المهيمنة للاقتصاد القومى أو ما يعرف بقسم الاقتصاد، ولأن القطاع يجد أيضاً تحت تصرفه أحدث المعدات وأكثرها كفاية ويمثل القطاع فى الوقت نفسه الاسلوب الاكثر تقدمية فى علاقات الإنتاج ولايبقى ثمة مجال لاستغلال الإنسان لاجه الإنسان فى المشروعات لأن قوة العمالة لا تظل سلعة . ويصبح عمل هذه العمالة لمنفعة العمالة نفسها والمجتمع ، يعود كل ما ينتجه القطاع الاشتراكى للشعب بالكامل فى مجموعه .

وبذلك يكون القطاع العام هو ذلك الشكل من العلاقات الاجتماعية الذى يتكون أثناء نضال الاتجاهات المختلفة داخل الجبهة الموحدة .

وهو يتفق مع مصالح الرأسمالية الوطنية لأنه :

١ - يحميها من الاحتكارات العالمية .

٢ - يساعد على تعبئة الثروات الوطنية من أجل

كما أنه يتفق مع مصالح الطبقة العاملة لأنه :

١ - يجد من فوضى الرأسمالية الخاصة فى الاقتصاد .

٢ - يخلق ويطور التورى المنتجة فى شكل تنظيمى يكون مواتيا من أجل تحويله إلى قوى اشتراكية فى المستقبل .

٣ - نشر التعاون فى الإنتاج الصغير والاشكال الأخرى لتنظيم الإنتاج وجعله اجتماعيا .

ولكى نتعرف على أهم مواطن الضعف التى تؤثر على كفاءة القطاع العام وتحول دون تحقيق أهدافه يجب أن نتحاشى اللبس بين المفاهيم الاقتصادية الأساسية فى دراسة القطاع العام والتى تتسبب فى الوقوع فى الخطأ عند التحليل :

أولاً : أن ممارسة القطاع العام ووحدهات لانشطته ، كثيراً ما يختلف كالاختلاف عن القواعد المنصوص عليها فى القوانين والتشريعات وليس بذلك بغريب فى معظم التجارب التى شهدناها أنشاء وتطوير القطاع العام فى البلاد المختلفة.

ومن أبرز الأمثلة على ذلك، فى الواقع المصرى، أن الدور الفعلى الذى يمارسه العمال فى إدارة وحدات القطاع العام محدود للغاية ولا يتشعب مع الدور الذى يكفله القانون وكذلك فإن حرية مجلس إدارة الشركة فى تحديد أسعار بيع منتجاتها تكاد تكون معدومة رغم أنها واردة بالقانون. ولذا فإنه يجب علينا عند المناقشة الموضوعية أن ندرس ما يحدث فى الواقع وليس التشريع. (٥)

ثانياً: من أهم الأسباب التى أدت إلى رفع شعار تطوير القطاع العام وفصل الملكية عن الإدارة واللامركزية، هو التخلص من مشكلة المركزية وتخفيف القيود التى تعانى منها إدارة وحدات القطاع العام. ونجد هنا خطأ آخر تقع فيه دائماً وهو عدم التمييز بين الهيكل التنظيمى (الذى يحدد العلاقات والمسئوليات بين وحدات القطاع العام) وبين السياسات الاقتصادية التى تحكم نشاط القطاع العام.

وبالنظر إلى المشاكل التى تحد من كفاءة الإدارة والأداء فى القطاع العام المصرى كمثال، نجد أن من أهم هذه المشاكل مشكلة جمود اللوائح التى تحكم سياسة الأجور والتوظيف ومشكلة سياسة تسعير منتجات القطاع العام وهذا أيضاً نجد أن العلاج لا يمكن أبداً فى الهيكل التنظيمى. وأى تعديل فى الهيكل يضيف أو يستبعد حلقة تنظيمية لا يترتب عليه الحد من هاتين المشكلتين. ومن هذا المنطلق كان من الضرورى الاعتراف بأن عملية إلغاء المؤسسات عام ١٩٧٦ وأعادة تشكيلها تحت مسمى « جديد » هيئات القطاع العام» لا يغير من جوهر المشكلة فأى تغيير هيكلى يعود بأثر هامشى على الأنتاجية طالما أن هذه الإصلاحات لا تمس الأسباب الجوهرية.

ثالثاً: أن مفهوم الكفاءة الأنتاجية يجب أن يكون واضحاً حتى يتسنى لأى جهة تقوم بتقييم أداء الشركات بأستخدام المؤشرات المختلفة لقياسها. هذا وتسود المناقشة فى موضوع الكفاءة الكثير من اللبس لعدم تحديد العوامل التى تتسبب فى انخفاض مستوى الأداء

وضألة العائد الأقتصادي من أى مشكلة. ومن الضروري التمييز بين أنخفاض مستوى الأذارة كأحد الأسباب الجوهرية وراء تواضع نتائج الأعمال، وبين الأسباب الأخرى مثل الأسعار المشوهة التى تستخدم فى تقييم نتائج أعمال الشركات. ومن ثم تطبر موقفاً غي واقعى لمستوى الكفاءة الأنتاجية وكذلك للأذارة غير الأقتصادية للمشروعات التى من المتوقع أن تحقق خسارة طالما لم تتغير مواصفات المشروع الفنية. والنتلاج أذن هو التعرض إلى سوء الأذارة على مستوى الشركة فى بعض الحالات وعلى مستوى السياسة الأقتصادية فى معظم الحالات.

ونستخلص من أوجه اللبس الثلاثة أن الخطأ يكمن فى سوء الأذارة الأقتصادية، أو بمعنى أفر فى وجود حالة من عدم الاتساق فى السياسة الأقتصادية، أما عن طريق الجسود وعدم الألتزام بمراجعة السياسات المختلفة ومبرراتها، أو عن طريق ألتخاذ سياسات جزئية لا تتناول المشكلة من كافة جوانبها.

### القطاع الخاص:

ويشمل القطاع الخاص - قطاعى الرأسمالية الوطنية وقطاع السلع الصغيرة - ويضم قطاع الرأسمالية الوطنية وقطاع السلع الصغيرة - ويضم قطاع الرأسمالية الوطنية المشروعات الأقتصادية التى تعتمد على الملكية الخاصة لوسائل الأنتاج وعمالة الأجور. وهو يمثل فى المدينة أصحاب المشروعات الرأسمالية الصغيرة والمتوسطة ويمثل فى الريف كبار ومتوسطى ملاك الأراضى.

ويضم قطاع السلع الصغيرة أرباب الحرف الذين ترتكز أقتصادهم إلى الملكية الخاصة لوسائل الأنتاج وإلى عملهم الشخصى كما يضم مزارع الفلاحين الصغيرة وهم يرتبطون جميعاً وإلى حد كبير بالسوق.

إلا أنه من الضروري السيطرة على هذين القطاعين من قبل القطاع العام أى من الدولة لمنع نموها بالدجة التى تبده البناء الأشتراكى نفسه، ويعود المجتمع إلى صورة من صور الأستغلال الرأسمالى، والسيطرة على قطاع الرأسمالية الوطنية تتأتى عن طريق تحديده وتقييده لمنع من الاستغلال وليكون قطاعاً منتجاً يعمل على زيادة الأنتاج والأرتفاع بمستوى الأنتاج والعمل على تنسية قوى الأنتاج فى المجتمع كما يجب أن يتحول قطاع السلع أثناء مرحلة بناء الأشتراكية إلى الأنتاج الأشتراكى عن طريق إقامة المنظمات التعاونيات المختلفة القادرة على تحريك الجهود الانسانية خصوصاً فى الريف لمواجهة مشاكله.

ومن تحليلنا السابق يمكننا أستنباط عدة عناصر تمثل الأركان الأساسية للتخطيط على أختلف أنماطه ومستوياته وهى تشمل الأهداف، الموارد، الفترة الزمنية، الوسائل، البيانات، التى تعتبر عناصر حيوية وهامة، وأن أهسال أى عنصر منها سوف يبعد عن التخطيط كأسلوب علمى منظم لتدبير الأمكانات وحل المشكلات.